و اقع الهجرة غير القانونية عبر ليبيا في ظل الانقسام السياسي وتداعياتها على الأمن القومي الليبي

د.رجب عمر العاتي[1] أ.عصام عبدالسلام ابوحجر[2]

مستخلص الدراسة:

يهدف البحث إلى إلقاء الضوء على واقع الأمن القومي الليبي ، ودور الهجرة غير الشرعية في تدهور الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية في ليبيا ، والتي ظهرت نتيجة حالة الانقسام السياسي والتسليح. المواجهات التي تمر بها الدولة الليبية في الفترة بين 2014-2019.

تكمن أهمية البحث في كونه يناقش موضوع الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا بمزيد من التفصيل ، من خلال متابعة رحلة المهاجرين منذ المغادرة ، من دول المصدر إلى الدول المستقبلة ، مروراً بمناطق العبور ، وشرح آثارها. هذه الهجرات على الوضع في ليبيا والعيوب التي جلبتها على المجتمع الليبي على جميع المستويات. كما تأكد الباحثون من أن المعلومات التي تم جمعها حديثة قدر الإمكان ، ومرفقة بأرقام لزيادة التوضيح والاستفادة.

المقدمة:

بعد أقل من سنة على بداية الثورة في ليبيا في 17 فبراير 2011، واصدار الإعلان الدستوري في أغسطس 2011 ، والذي حدد ملامح المرحلة الانتقالية في ليبيا، وفي أعقاب إعلان التحرير مع سقوط نظام القذافي في اكتوبر 2011، بدأت ليبيا تؤسس لمرحلة جديدة من خلال الالتزام بالأسس التي وردت في الإعلان الدستوري، في الوقت نفسه، قامت بعض المدن الليبية بمبادرات مستقلة لانتخابات مجالس محلية مكان تلك المجالس التي أبثقت بعد قيام الثورة لإدارة الشأن المحلي, واعادة ترتيب الاوضاع في تلك المدن .

إلا أن مسيرة التحول الديمقراطي التي شهدتها ليبيا لم تخلو من التحديات و لعل أول تلك التحديات هي التحديات السياسية وما رافقها من صعوبة في الانتقال السياسي وإنهاء المراحل الانتقالية وصولاً الى المرحلة السياسية المستقرة عبر التحول الديمقراطي السلمي عن طريق الانتخابات واليات الحكم الديمقراطية .

[1] أستاذ مساعد بكلية الاقتصاد والتجارة زليتن الجامعة الأسمرية، drajb1966@gmail.com

[2] محاضر بكلية الاقتصاد والتجارة زليتن الجامعة الأسمرية ، asambohajar@gmail.com

لقد تجلت تلك التحديات في الانقسامات السياسية بين شركاء المعارضة السابقين ضد نظام القذافي ومن ساهموا في أسقاط حكمه، محدثة تلك الانقسامات العديد من الأزمات السياسية لتصل الى حد المواجهات العسكرية والقتال العنيف والذي انعكس ذلك بدوره على كافة نواحي الحياة في ليبيا الاقتصادية والاجتماعية، وأثر على المشهد الليبي برمته، مما تسبب في التأثير على الحياة المعيشية للمواطن الليبي سلباً من حيث توفر الأمن والمتطلبات الاساسية وأهم الخدمات كالصحة والتعليم والوقود وغيرها .

وعلى المستوى السياسي اندلع الخلاف بين النواب المنتخبين لمجلس النواب على شرعية عقد جلسات البرلمان خارج مدينة طرابلس، والتي انطلقت فيها العمليات العسكرية لعملية فجر ليبيا، ودون تسليم رسمي من المؤتمر العام المنتهية ولايته، وكان النواب الممثلون للتيار الليبرالي قد تداعوا الى عقد أولى جلساتهم في مدينة طبرق أقصى الشرق الليبي، بينما رفض نواب ينتمي " أغلبهم " الى التيار الاسلامي هذا الاجراء ، واعتبروه غير دستوري، وقاطعوا جلسات البرلمان الجديد، ونتج عن ذلك قيام البرلمان في طبرق بحكومة مشكلة برئاسة السيد " عبدالله الثني " سميت " الحكومة المؤقتة " ، والمؤتمر الوطني العام في طرابلس بحكومة برئاسة السيد " عمر الحاسي " سميت " حكومة الانقاذ "، حيث ادعاء كل طرف شرعية تمثيل الشعب الليبي وتدريجيا تحول الانقسام السياسي الى مواجهة مسلحة شاملة مع ميول الاحزاب والنواب في كلا الطرفين الى تأييد أحدهم لعملية الكرامة والأخر لعملية فجر ليبيا، وتبنيها، الأمر الذي أدى الى فشل وساطة الأمم المتحدة واستقالة مبعوث الأمم المتحدة الى ليبيا " طارق متري " في 11 اغسطس 2014 وتعيين الاسباني " برناردينو ليون " في شهر سبتمبر 2014 .

وبعد محادثات مضنية قادتها بعثة الأمم المتحدة في ليبيا، استمرت لحوالي 20 شهرا ، خرج اتفاق الصخيرات في محاولة لإنهاء الانقسام السياسي الليبي ، وايقاف المواجهات العسكرية بين التشكيلات المسلحة المختلفة مما أثر على الوضع الأمني والاقتصادي الليبي، وانقاذ البلاد من حالة التشرذم والتشظي بين مكوناتها.

بالتوقيع النهائي على وثيقة الاتفاق السياسي الليبي بالصخيرات، تم الإعلان عن تشكيل مجلس رئاسة الوزراء لحكومة الوفاق الوطني ، والذي يتكون من 9 اعضاء, رئيس وخمسة نواب وثلاثة وزراء دولة ، واسندت لهذا المجلس بحسب الاتفاق مهمة اختيار باقي اعضاء الحكومة بالتشاور مع اعضاء الحوار السياسي الليبي خلال فترة لا تتجاوز ثلاثين يوما من التوقيع على وثيقة الاتفاق .

منذ وصول حكومة الوفاق الوطني الى العاصمة طرابلس مارس 2016 لم تتمكن من الحصول على ثقة البرلمان في طبرق حتى تمارس اعمالها بحسب اتفاق الصخيرات مما اضطرها الى تنفيذ مهامها من دون الحصول على تلك الثقة ، وقد تم صياغة بيان وقع عليه 103 من نواب البرلمان من أجل الموافقة على تشكيل الحكومة من دون الحاجة الى أداء اليمين الدستورية ومنح الثقة لها تحت قبة البرلمان ، ما يعكس الانقسام الحاد في البرلمان بين تيارين، أحدهما يؤيد منح الثقة لحكومة الوفاق ويدعم برنامجها، والأخر معارض للاتفاق السياسي الليبي، ومع ذلك أستمرت الحكومتان الاخريان، حكومة الثني وحكومة الغويل في أداء أعمالهما دون الاهتمام بالاتفاق السياسي، وبعد ذلك أصبحت في ليبيا حكومتان تدعي كلً منها الشرعية، ففي الغرب الليبي هناك حكومة الوفاق الوطني برئاسة فائز السراج، والتي نشأت عن أتفاق الصخيرات، أما الحكومة الثانية ومقرها في شرق ليبيا فهي الحكومة المؤقتة برئاسة عبدالله الثني والمنبثقة من مجلس النواب الذي يتخذ من مدينة طبرق مقراً مؤقتاً له.

في غضون ذلك تسارعت وتيرة عمليات الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا, حيث ساعدت البنية السياسية والأمنية الهشة في البلاد, نتيجة الانقسام السياسي, على ازدهار عمل عصابات تهريب البشر, وزيادة نشاطها, وتقوية ارتباطها بالعصابات الدولية المختصة بتهريب والمتاجرة بالبشر .

مشكلة الدراسة:

تتركز اشكالية البحث الرئيسية في معرفة ما مدى تأثير الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا على الأمن القومي الليبي ؟ وتتفرع من تلك الاشكالية الرئيسية عدة أسئلة فرعية تحاول الدراسة الاجابة عليها متمثلة في :

- ما هو دور مناطق تصدير المهاجرين في مشكلة الهجرة غير الشرعية الى ليبيا ؟
- كيف ساهمت حالة الانقسام والتشرذم التي تشهدها ليبيا في ازدهار تلك الهجرات ؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث كونه يناقش في موضوع الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا بشكل أكثر تفصيل, وذلك بمتابعة رحلة المهاجرين منذ الانطلاق, بداية من دول المصدر وحتى دول الاستقبال, مروراً بمناطق العبور, موضحاً آثار تلك الهجرات على الوضع في ليبيا والمساوئ التي جلبتها للمجتمع الليبي على كافة المستويات, كما حرص الباحثان على أن تكون المعلومات المجمعة حديثة ما أمكن, ومرفقة بالأرقام لزيادة التوضيح والفائدة .

فرضية الدراسة:

ترتكز فرضية البحث على وجود علاقة بين الهجرة غير الشرعية وتردي الأمن القومي الليبي متمثل ذلك في ارتفاع معدلات الجريمة وتزايد جرائم انتهاك حقوق الانسان, وانحدار المستوى الاخلاقي, كذلك انحدار المستوى المعيشي للمواطن الليبي وانتشار الظواهر السلبية الغريبة على المجتمع .

هدف الدراسة:

: يهدف البحث الى تسليط الضوء على واقع الأمن القومي الليبي, ودور الهجرة غير الشرعية في تردي الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية في ليبيا, والتي ظهرت نتيجة لحالة انقسام سياسي ومواجهات مسلحة تمر بها الدولة الليبية في الفترة ما بين 2014-2019 .

المحور الأول : و اقع الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا

بعد الإجراءات الأمنية الصارمة التي لجأت اليها الدول الأوربية, تسارعت وتيرة الهجرة غير الشرعية واتسع نطاقها من قبِل المهاجرين من دول الجنوب .

ظلّت الهجرة غير الشرعية عبر المتوسط وحتى مطلع العام 2011, متحكّماً فيها من قبِل حكومات الدول المغاربية الثلاث, حيث شكلت ورقة ضغط من قبلهم لابتزاز القارة العجوز التي استجابت في مناسبات عدة لمطالب تلك الدول, إمَّا عبر الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية المبرمة بين بعض دول التحاد الأوربي وهذه الدول, أو من خلال تنسيقات أمنية, الأمر الذي جعل أعداد المهاجرين غير الشرعيين تتناقص بشكل كبير حتى وصلت في ليبيا الى 234 مهاجراً فقط طيلة العام 2010, إلا أن سقوط نظام القذافي وما تبعه من صراعات مسلحة وانقسامات سياسية, وما سببه ذلك في انهيار شبه كلي لمؤسسات الدولة الليبية, وتمكين المليشيات المدنية المسلحة من السيطرة على مقومات الدولة الليبية, لتستبيح بدورها المؤسسات العامة, وتحل محل المؤسسة الأمنية والعسكرية, الأمر الذي أحال ليبيا الى دولة هشة, وجعل منها الوجهة المفضلة للهجرة السرية صوب أوروبا, نظراً الى قربها من السواحل الأوربية ولانعدام الأمن فيها .

أولاً : مناطق تصدير الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا

- **منطقة تشاد**

لقد شكلت العلاقات التاريخية بين القبائل الليبية في المنطقة والعمق الذي تملكه بعضها داخل دول الجوار خاصة تشاد, أمراً سّهل أكثر عمليات التهريب, حيث تتم هذه العمليات من خلال آليات ومركبات يكون زجاجها معتم يحجب رؤية من بداخلها تماماً عن عيون الناظرين, بالإضافة الى قدرة أهل المنطقة على سلوك ممرات مختلفة وبعيدة عن الأنظار, يسيرون من خلالها في عدم وجود رقابة

حدودية بسبب الانفلات الأمني, حيث يتم تهريب المهاجرين الى مدينة سبها والتي يوجد فيها ملجأ ومأوى للمهاجرين مقابل المال, إذ يتم توزيعهم وتهريبهم الى السواحل الليبية .[1]

وفي هذا الصدد تؤكد الحكومة التشادية على المستوى الرسمي على أن الهجرة غير الشرعية الى ليبيا ممنوعة, وفي بلاغ اصدرته حكومة تشاد اوضحت فيه أنه رغم النداءات المتكررة لمواطنيها لتفادي الهجرة غير الشرعية لليبيا فأن بعضهم وخاصة منهم من مناطق وادي فيرا وسيلا وبحر الغزال وغيرها ينظمون بمساعدة مهربين رحلات هجرة في اطار مجموعات, واكدت الحكومة على أن حكام تلك المناطق وقوات الدفاع والأمن تبذل كل مجهوداتها لمنع الاشخاص الذين يحاولون التعدي على القانون الصادر بخصوص الهجرة غير الشرعية, وتشترك تشاد مع ليبيا بحدود طويلة تقيم فيها مجموعات مسلحة مناوئة لحكومة انجامينا .[2]

- **منطقة السودان**

السودان من أهم المعابر للهجرة الغير شرعية الى ليبيا, حيث أن عوامل الفقر والبطالة لذا الشباب السوداني هي عوامل ومسببات تؤدي الى هجرة الشباب والبحث عن حياة أفضل, ولعل أهم المسارات التي, ينطلق منها المهاجرين غير الشرعيون الى ليبيا هي مسارات تبدأ من (مدينة الفاشر- النهود - ماليط – أم كدادة – أم عجيجة أم بادر- جبل ميدوب – المشروع) .[3]

- **منطقة النيجر**

تُعد مدينة اغاديز بوابة الصحراء في شمال النيجر ملتقى طرق, يستخدمه آلاف المهاجرين للوصول الى ليبيا, وهي منطقة وتجمع للانطلاق الى سواحل أوروبا, وقد بلغ عدد المهاجرين في 2016 حسب المنظمة الدولية للهجرة (335) ألف مهاجر, يتوجهون الى الشمال بينهم (111) ألفاً يتوجهون الى اغاديز في الاتجاه المعاكس, بالمقابل فأن الجهات الحكومية في النيجر اعتمدت قانوناً مشدداً جداً يمنع تهريب المهاجرين لمحاولة إنهاء هذه الظاهرة مما زاد من صعوبة رحلة المهاجرين غير الشرعيين وذلك عن 2015 .[4] وتؤكد المنظمة الدولية للهجرة وجود أسواق عبيد في ليبيا, يباع المهاجرون فيها بقيمة ما بين 200 و 500 دولار .

---

[1] - فريحات معاذ, يعبرون الى الموت , شبكة تلفزيون الشرق الأوسط, 31-10-2018 .

[2] - مقال بعنوان : (تشاد تمنع مواطنيها من الهجرة الى ليبيا, صحيفة ليبيا المستقبل) , ديسمبر , 2016 .

[3] - مقال بعنوان :(مغامرة تهريب الشباب الى ليبيا .. حكايات وصور مؤلمة ....),عثمان التاج , , صحيفة الراكوبة, عدد 8-8-2010 .

[4] - مقال بعنوان : (مدينة اغاديز بالمغرب حيث تتقاطع الآمال والاحلام المجهضة), صحيفة مصراوي, 14-6-2018 .

وأوضحت المنظمة في بيان لها أن موظفيها في ليبيا والنيجر تمكنوا من جمع شهادات صادمة لمهاجرين تحدثوا عن وجود أسواق عبيد يتم فيها بيع مئات الرجال والنساء, حيث عمليات البيع في ساحات عامة أو مستودعات وتؤكد المنظمة أن المهاجرين من دول جنوب الصحراء الأفريقية يتم بيعهم وشرائهم في هذا السوق الواقع في مرآب ويديره ليبيون, يساعدهم غانيون ونيجيريون يعملون لحساب الليبيين .[1]

- **منطقة مصر**

تعتبر الجمهورية المصرية من أكثر الدول العربية تصديراً للهجرات الشرعية وغير الشرعية, وقد دفعت البطالة والظروف الاقتصادية الصعبة والبحث عن حياة أفضل مئات المهاجرين المصرين للهجرة غير الشرعية عبر صحراء ليبيا, مجازفين بأرواحهم في حقول الغام ومطاردات أمنية, وقد يتيه بعضهم في الصحراء لتبلعهم, لقد عانى المهاجرين المصريون من صعوبات عدة للوصول الى ليبيا حيث طول المسافة عبر الصحراء المصرية والمعاناة التي يعيشها المهاجر في رحلة صعبة يعاني المهاجرون فيها من العطش والتيه, بالإضافة الى مشكلة التكلفة المالية من قبل السماسرة الذين يسعون لتحقيق أرباح كبيرة بأقل مجهود ممكن .[2]

وفي إطار جهود الحكومة المصرية فقد حذرت من استمرا الهجرة غير الشرعية الى ليبيا, نظراً للظروف الأمنية التي تمر بها البلاد, وناشدت الحكومة المواطنين المصريين المقيمين في ليبيا بتوخي أقصى درجات الحيطة والحذر, والابتعاد عن مناطق التوتر والاشتباكات, وحثت الوزارة المصريين على عدم الانسياق وراء عصابات ترويج السفر والتي تقوم بتسفير المواطنين المصريين الى ليبيا عبر طريق المسارات الصحراوية ثم تتركهم في الصحراء مما يؤدي في النهاية لتعرض حياتهم للخطر . وقد كشفت السلطات عن عثورها على جثث متحللة لمهاجرين مصريين غير شرعيين في صحراء طبرق وبجوارهم جوازات سفرهم وأرواقهم الثبوتية وقامت بدفنهم بعد ابلاغ ذويهم .[3]

ثانياً : مراحل الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا

---

[1] - مقال بعنوان : (أسواق للعبيد في ليبيا .. والمنظمات الدولية تندد) , صحيفة المدائن , عدد 11- 4 – 2017 .

[2] - مقال بعنوان : (هجرة المصريين , الغام ومطاردات .....,عبدالفتاح فرج) , جريدة العرب الدولية , 8 أكتوبر 2017 .

[3] - مقال بعنوان : (مصر تحذر رعاياها من الهجرة غير الشرعية الى ليبيا) , مجلة الدراسات العربية , 12 سبتمبر 2017 .

تمر الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا بثلاث مراحل رئيسية, انطلاقاً من الدول المصدرة للهجرة ووصولاً الى الشواطئ الاوروبية, وذلك من خلال تنظيمات متخصصة في أيصال المهاجرين الى نقطة محددة, حيث يتحول المهاجرون من مهرب الى أخر عل طول مسار الرحلة على النحو التالي :

❖ المرحلة الأولى :

1 – تجمع القرن الافريقي :

- يتجمع المهاجرين من دول هذه المنطقة في مدينتا كسلا وجنوب كردفان في السودان .
- يتكفل كل مهاجر بإيصال نفسه الى إحدى المدينتين, حيث يقوم مهربون سودانيون بإيصالهم لدارفور, حيث تستغرق الرحلة من 10 الى 15 يوم بتكلفة من 30 الى 80 دولار .
- من دارفور يقوم مهربون سودانيون بتوصيل المهاجرين بواسطة شاحنات الى المنطقة الحدودية الليبية – السودانية عبر طرق ترابية غير ممهدة, تستغرق الرحلة أسبوع واحد وبتكلفة من 80 الى 150 دولار .
- من المنطقة الحدود الى مدينة الكفرة الليبية يقوم المهربين الليبيين بتوصيل المهاجرين بشاحنات يتكدس فيها العشرات , حيث تستغرق الرحلة عدة ايام وتكلف 150 دولار, ويكون المهربين تابعين لمليشيات مسلحة, أو تحت حماية ميليشيات معينة يُدفع لها نظير الحماية .

التنسيق عادة بين المهربين يتم عبر هواتف الثريا, كما أن الشاحنات مزودة بأجهزة تحديد المواقع عبر الاقمار الاصطناعية (GBS) .

2 - تجمع الساحل الافريقي :

- المهاجرون من النيجر ومالي وبوركينا فاسو يلتقون في مدينة أغاديس شمال النيجر, من ثَم يقوم مهربون بتهريبهم الى مدن الجنوب الليبي (القطرون وأم الارانب), الجزء الأخير من الرحلة يكون مشياً على الأقدام ليلاً لعشرات الكيلومترات لتجنب دوريات حرس الحدود الليبي التابعة لبلديات الجنوب الليبي, تستغرق الرحلة حوالي شهر وبتكلفة من 150 الى 300 دولار .
- مهاجرو نيجيريا والكاميرون عادة يصلون الى مدن الجنوب الليبي عبر دولة تشاد .
- يُنقل المهاجرون من مدن الحدود الليبية الى نقاط التجمع في مدينة أوباري أو سبها .
- يبقى المهاجرون في سبها أو أوباري وعادة يقوموا بالعمل اليدوي لعدة أشهر واحياناً لسنوات لحصول على المال اللازم لإكمال بقية الرحلة نحو أوروبا .

3 – تجمع الشرق الأوسط :

غالباً ما يأتي المهاجرون لهذا التجمع بشكل فردي عبر منافذ الدخول الشرعية, باستثناء السوريون الممنوعين من دخول ليبيا, وفي ليبيا يتواصلون مع المهربين للتفاهم حول ترتيبات الرحلة .

4 – تجمع المغرب العربي :

المهاجرون التونسيون والجزائريين يدخلون بشكل طبيعي الى الأراضي الليبية عبر المنافذ الحدودية الرسمية دون الحاجة الى تأشيرة دخول, بينما يتسلل المغاربة عبر طرق التهريب الغربية والجنوبية .

❖ **المرحلة الثانية :**

ويقصد بها الرحلة من مدن الحدود الجنوبية ومدن الجنوب الغربي الليبي الى مدن الشمال الساحلية, وهذه يتم بعضها بشكل فردي وهي محفوفة بالمخاطر حيث يتم في الغالب اعتقال المهاجر من قبل المليشيات الجهوية والقبلية, ويودع السجن ويعذب, والبعض يموت تحت التعذيب وجزء من المهاجرين ينظم للمليشيات المسلحة للقتال معها بمقابل .

بعض المهاجرين خاصة الذين لديهم المال تتكفل المليشيات المسلحة بإيصالهم الى مدن الشمال الساحلية بمقابل غير ثابت يتوقف على اتفاق الطرفين .

❖ **المرحلة الثالثة :**

يتجمع المهاجرون في أماكن تجميع على الساحل الليبي في مزارع واستراحات في مدن الخمس والقربولي وطرابلس وزوارة وصبراتة, حتى يكتمل العدد لبدء رحلة قوارب الموت .

هذه المرحلة تقوم بها المليشيات المسلحة في مدن الغرب الليبي التي تجني من ورائها عائدات سنوية تتراوح ما بين 500 الى 1000 مليون دولار, تستعين هذه المليشيات بمهربين من اصحاب القوارب من ليبيا وتونس ومالطا وصقليا ومصر .

معظم المهاجرين يقضون في ليبيا مدة تتراوح بين أشهر الى سنوات, بغية العمل لجني المال الازم لتغطية تكاليف الجزء الثالث والأخير من الرحلة والتي تتراوح ما بين 700 الى 3000 دولار حسب المركب والوجهة وتسهيلات القارب أو السفينة .

وتقول التقارير أن ظروف عمل المهاجر محفوفة بالمخاطر و الصعوبات حيث يتعرضون باستمرار للابتزاز والإهانة واحياناً يؤدون اعمال تحت تهديد السلاح ودون مقابل .[1]

المحور الثاني : تداعيات الهجرة غير الشرعية على الأمن القومي الليبي

تعيش ليبيا منذ أكثر من ست سنوات أزمة سياسية تجاوزت تداعياتها الابعاد السياسية لتطال الجوانب الاقتصادية والأمنية والعسكرية والاجتماعية, بحيث أدت المواجهات العسكرية الى تمزق

[1] - مقال بعنوان : (الهجرة غير الشرعية الى ليبيا .. معاناة برسم التسعير) , الحسن الشيخ العلوي , مركز الجزيرة للدراسات , 11 مايو 2015

النسيج الاجتماعي الليبي القائم على الأساس القبلي, وكان للتدخلات الاجنبية أثر بالغ في تأجيج الوضع واستمرار الانقسام السياسي القائم .

ولعل من أهم تلك التحديات التي واجهت الدولة الليبية هي قوافل الهجرة غير الشرعية المنظمة والتي استفادت كغيرها من التحديات من ضعف وهشاشة الوضع السياسي والأمني, حيث فرضت الهجرة غير الشرعية على الدولة الليبية تحديات كبيرة سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية, كان لها من تأثير على الأمن القومي الليبي . وفي ما يأتي نحاول مناقشة التداعيات الكبرى التي عصفت بالأمن القومي الليبي بمختلف عناصره السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية, في ظل استمرار الانقسام السياسي منذ العام 2014 و حتى الأن.

أولا : التداعيات على المستوى السياسي والأمني

أ : التداعيات على المستوى السياسي :

أثر تدفق الهجرات غير الشرعية على حالة الاستقرار السياسي في ليبيا, حيث شكلت تلك الهجرات عبئاً على صانع القرار السياسي الليبي في ظل حالة الانقسام السياسي الذي أثر وبشكل مباشر على الوضع السياسي الليبي, ولعل من أهم تداعيات الهجرات غير الشرعية سياسياً على ليبيا ما يلي :

1 – تدويل القضية الليبية واختراق سيادة الدولة:

شكلت التدخلات الخارجية المرتبطة بمكافحة الهجرات غير الشرعية اختراقاً لسيادة الدولة الليبية, حيث أدت هذه التدخلات الى تدويل القضية الليبية وإخراج القرار السياسي من أيدي صانع القرار السياسي الليبي, لتكرس الهجرات غير الشرعية الدور الخارجي وسطوته على مجريات الاحداث الداخلية في ليبيا .

2 - انتشار الفوضى وعدم الاستقرار :

لقد شكلت الهجرات غير الشرعية حالة من عدم الاستقرار في ليبيا, والذي بدوره لا يرتكز على القوة العسكرية والأمنية بقدر ما يرتكز على جملة من التدابير السياسية والاجتماعية ولاقتصادية والثقافية لمعالجة آثر هذه الهجرات, كما أن استقرار النظام الليبي مرهون بقدرته على الاستجابة للتحديات, سواء كانت مفروضة عليه من البيئة الداخلية أي المجتمع أو من البيئة الخارجية أي الهجرات من خارج ليبيا, والتي غالبا ما تتمثل في المطالب والتهديدات للنظام السياسي الليبي .

3 – الأفكار المتطرفة للمهجرين :

كثير من المهاجرين هجروا بلدانهم ربما لأسباب سياسية, لذلك فإن تأثير المهاجرين وما يحملونه من أفكار متطرفة ربما يهدد قيم ومبادئ النظام السياسي الليبي, لذلك يدخل المفهوم الأمني كحالة استباقية لمعرفة تأثير أفكار المهاجرين سياسياً قبل أن يؤثر في المنظومة الليبية السياسية, كما أن

الوضع الاقتصادي والنفسي للمهاجرين سهل على حاملي الفكر المتطرف التأثير عليهم وتجنيدهم لصالحهم .

4 – ضعف المؤسسات السياسية الليبية في إيواء المهاجرين :

هناك ضعف كبير في المؤسسات التي تعمل على إيواء المهاجرين, ويعاني جهاز الأمن المسؤول من قلة الامكانيات التي تتطلب ميزانيات ضخمة لتوفير الخدمات التي يتطلب توافرها لمراكز الإيواء, من رعاية صحية وتوفير الإعاشة اللازمة للمهاجرين, حيث تواجه السلطات الليبية وجهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية ضعفاً في الامكانيات المطلوبة لمواجهة الهجرات غير الشرعية .

5 – انهيار المنظومة السياسية :

لقد ساهم تنظيم الهجرات غير الشرعية الى ليبيا في انهيار مؤسسات الدولة وتفككها وانقسامها وشكل تهديداً لكيان الدولة الليبية المنكوبة بمخطط قد يؤدي في نهايته الى تقسيمها, وهو أمراً بات ملموس على أرض الواقع, بسبب الاختلافات السياسية بين القيادات الليبية والتي شكلت أزمة خانقة داخل مؤسسات الدولة الليبية .

6 – مراقبة الحدود :

بسبب عدم قدرة الأمن الليبي على التحكم والسيطرة على حدود ليبيا, استعانت ليبيا بخبرات أجنبية لرصد الهجرات غير الشرعية, التي تخترق الحدود الليبية, إذ شكلت هذه القوات غرفة عمليات أمنية مشتركة مع ليبيا لمراقبة السواحل الليبية الشمالية, والحدود الجنوبية للبلاد, باستخدام طائرات بدون طيار وتدريب فرق حرس الحدود الخاصة, وذلك لمراقبة أنشطة الجريمة المنظمة وتهريب المهاجرين والجماعات المتشددة .[1]

ب : التداعيات على المستوى الأمني

تعرض الوضع الأمني في ليبيا لعدة صدمات ومحاولات اختراق والتي كان من أهمها الهجرات غير الشرعية والتي تحمل معها أفكاراً تخريبية وخلايا نائمة تشكل خطراً على الأمن الليبي, لذلك كان للهجرات غير الشرعية دوراً في عدم الاستقرار الأمني في ليبيا .

ومن أهم التحديات التي شكلت خطراً على الأمن الليبي في هذا الصدد ما يلي :

1 - طول السواحل شكل عبئاً أمنياً على السلطات الليبية :

[1] - مقال بعنوان : (غرفة عمليات بين ايطاليا وليبيا لمراقبة الساحل الشمالي والحدود الجنوبية), 30 سبتمبر 2016 .

إن امتداد السواحل الليبية على البحر الأبيض المتوسط بطول (1770) كم, وتقاسم ليبيا أكثر من اربعة ألاف متر من الحدود البرية مع الدول الافريقية الست المجاورة, جعل ليبيا نقطة جذب رئيسية في مسار الهجرة غير الشرعية المنطلقة من افريقيا .

2 – تداخل عصابات التهريب مع المهاجرين :

تستغل عصابات التهريب المهاجرين وتعاملهم كسلع حيث يتم استغلالهم ومن ثم يتم نقلهم عبر حافلات كبيرة الى المناطق الساحلية, التي تبعد عن سواحل ايطاليا فقط (150) ميلاً بحرياً, يقطعونها في رحلة بحرية قد تستغرق يوماً واحداً, حيث تضع العصابات المهاجرين في قوارب مقابل الأموال .

3 – الارتباك والفوضى :

شكلت الهجرات غير الشرعية حالة من الارتباك والفوضى وزادت نسبة الاشاعات, مما أدى الى حالة أمنية غير منضبطة .

4 – الانقسامات والصراعات :

اصبحت ليبيا بسبب الأوضاع الأمنية والفوضى والانفلات الأمني ممراً ومنطقة عبور واستقطاب لألاف من طالبي الهجرة, ليشكل ذلك أزمة خانقة بسبب الانقسامات والصراعات التي أثرت على الاوضاع المعيشية, والخدمات العامة .

6 – فوضى أمنية وسياسية :

تدفق الهجرات غير الشرعية شكل فوضى أمنية وسياسية داخل ليبيا, حيث عانت ليبيا من فوضى أمنية وسياسية منذ العام 2001, هذه الفوضى جعلت من ليبيا بيئة خصبة للجماعات المسلحة, وشبكات التهريب الخطيرة التي زادت من تعميق مشاكل البلاد, فتفاقم هذه الظاهرة شكل خطراً على ليبيا كونها صاحبة العبء الاكبر .

5 – أنتشار الجريمة المنظمة :

صاحب الهجرات غير الشرعية جرائم ارتبطت بالإرهاب وجرائم الاتجار بالبشر وتهريب المخدرات, وتهريب السلاح, ودخول المهاجرين في النزاعات المسلحة بسبب الجرائم الاقتصادية, وغسل الأموال, والسطو المسلح , وجرائم الدعارة, وجرائم التزوير, وانتشار ظاهرة التسول والسرقة .

6- جرائم الانتهاكات :

أبرزت الهجرات غير الشرعية جرائم انتهاكات ترتكب بحق المهاجرين بمراكز الإيواء التابعة لجهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية, وبروز عصابات الجريمة المنظمة, وشبكات تهريب وتجارة البشر .[1]

ثانياً : التداعيات على المستوى الاقتصادي والاجتماعي

أ - التداعيات على المستوى الاقتصادي :

كان لتدفق الهجرات غير الشرعية على ليبيا تداعياته السلبية, حيث تسببت في ارتفاع الفاتورة الاقتصادية في ليبيا, وقد أدى ضعف السلطات الليبية في إدارة البلاد وتنظيم الهجرات, الى تشكل أزمة اقتصادية, ولعل من أهم تلك التداعيات التالي :

1 – انهيار قيمة الدينار الليبي أما العملات الاخرى :

بعد أن كان الدولار الامريكي يساوي حوالي (1.25) دينار ليبي عام 2013 انهار في سنة 2016 ليصل الى حوالي (6.5) دينار ليبي, وهو ما أدى الى أزمة سيولة نقدية خانقة متمثلة في ندرة العملة الأجنبية في البنوك التجارية, يرافقها غلاء في أسعار المواد الأساسية, وتراجع المخزون الاستراتيجي لهذه المواد .

جدول يوضح انهيار صرف الدينار الليبي في السوق الموازي مقابل الدولار الامريكي خلال الفترة 2012 – منتصف 2017. (*)

الفترة	ديسمبر 2012	ديسمبر 2013	ديسمبر2014	ديسمبر2015	ديسمبر2016	منتصف سنة 2017
سعر الدينار الليبي مقابل الدولار	1.40	1.50	1.80	3.70	6.23	تجاوز8 دينار

2- التدخل الاجنبي في إدارة المؤسسات الاقتصادية :

شكلت التدخلات الخارجية الاقليمية والدولية في الشأن الليبي, وباتجاهات متناقضة تأثيراً كبيراً على اقتصاد ليبيا, وخاصة تحكم هذه الشركات بمصادر الطاقة الليبية.

3- الهجرات غير الشرعية سبب في تراجع الاقتصاد الليبي :

---

[1] - مقال على موقع (عربي سبونتك), https://www. arabic.sputniknews.coms, 25 نوفمبر 2017 .

(*)- المصدر : موقع ايوان ليبيا http://ewanlibya.ly/news/search.aspx?keyword

سببت الهجرات غير الشرعية في أزمة خانقة للاقتصاد الليبي, حيث أدت الى تدهور قيمة العملة المحلية , والتراجع الحاد في ايرادات المواد الخام, وأصبح الاقتصاد الليبي على حافة الانهيار الشامل, ما دفع المصرف المركزي للسحب من الاحتياطات النقدية لتغطية فاتورة الواردات, ودفع رواتب الموظفين ومستحقات الدعم, كما دفع المهاجرين لاستهداف الموانئ وخطوط الإمداد النفطية, كذلك الارتباك في السياسات الاقتصادية, بالإضافة الى الفساد المستشري في مفاصل الدولة والتي ساهمت جميعاً في تدهور قيمة الدينار لمستويات قياسية, وباتت بذلك الدورة النقدية خارج إطار النظام المصرفي .

4 – التعدي على الحقول النفطية :

كما هو معروف فإن النفط يمثل أكثر من 95% من صادرات الاقتصاد الليبي, وهو الممول الأكبر تقريباً لخزينة الدولة من النقد الاجنبي, وخلال فترة الصراع داخل الأراضي الليبية والذي لايزال مستمراً منذ أكثر من ست سنوات, واجهت حقول النفط الليبية أضرار فادحة في البنى التحتية الرئيسية, مما أدى الى توقف الصادرات النفطية لعدة مرات خلال فترات متقطعة .[1]

جدول يوضح تطور إنتاج النفط الليبي خلال الفترة (2102 – 2015) مليون برميل يومياً

الفترة	الانتاج (مليون برميل يومياً)
2012	1.4
2013	0.928
الربع الأول 2014	0.371
الربع الثاني 2014	0.222
الربع الثالث 2012	0.614
الربع الرابع 2014	0.683
أكتوبر 2014	0.887
نوفمبر 2014	0.842
ديسمبر 2014	0.489
يوليو 2015	0.390

[1] - مقال بعنوان : (مسارات الاقتصاد الليبي في ظل الصراع المحتدم) , مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية , , 11 أبريل 2018

مخطط يوضح تطور إنتاج النفط الليبي خلال الفترة (2102 – 2015) مليون برميل يومياً

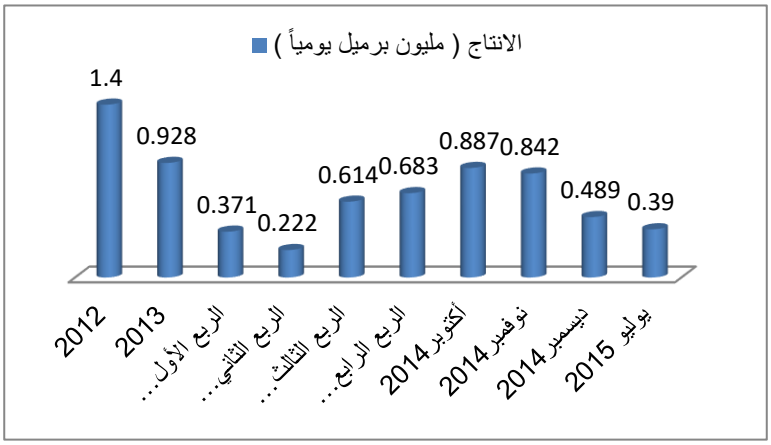

5– تحكم المليشيات المسلحة في الاقتصاد الليبي :

أدت سيطرة المسلحين في ليبيا على مرافق الانتاج ومرافئ التصدير الى انخفاض كميات الغاز والنفط المصدرة الى الخارج بنسبة الثلثين, بالإضافة الى تدهور اسعار النفط, وتداعي الاقتصاد, حيث انخفض الناتج المحلي في ليبيا الى (9%) في العام 2016, كما أرتفع التضخم, خاصة فيما يتعلق بالمواد الغذائية, بالإضافة الى ارتفاع نسبة العجز في الميزانية العامة للدولة الى الناتج المحلي الاجمالي من 40.3 % عام 2014 الى 52.5 في العام 2015, لتصل الى 59.8 في العام 2016 , بالإضافة الى النقص في الأدوية واللقاحات والمواد الغذائية والسلع الضرورية والمياه والكهرباء, وتدني الأجور والقدرة الشرائية .

5 – غياب سلطة الدولة :

سبب ضعف سلطة الدولة الى اندلاع حالة من الفوضى مما أدى الى تشكل أزمة اقتصادية, وذلك لأن عدم وجود سلطة شرعية في ليبيا ساهم في وجود مليشيات تمثل المناطق والقبائل والمدن والأيدولوجيات المختلفة, التي تقاتل من أجل السيطرة على الأراضي, والموارد النفطية.

6 - ارتفاع معدلات التضخم وفقدان النشاط التجاري :

أدى التدهور في الحياة الاقتصادية في ليبيا, سواء فيما يتعلق بنشاط التجارة او الصناعة, نتيجة تدفق الهجرات غير الشرعية الى ارتفاع معدلات التضخم والبطالة, وتراجع العمل في القطاع الزراعي الذي يوفر حوالي 25% من احتياجات ليبيا الزراعية, ليزداد اعتماد الدولة على الاستيراد لتغطية احتياجاتها .

ب - التداعيات على المستوى الاجتماعي :

سبب توافد الهجرات غير الشرعية على ليبيا, وما تحتويه من اشخاص وجماعات بشرية مختلفة الهوية لظهور سلوكيات تتنافى مع القيم والعادات والتقاليد الاجتماعية في ليبيا, وحيث أنه من المعروف أن النسيج الاجتماعي الليبي هو نسيج يغلب عليه الطابع القبلي وتوجد لديه عادات وتقاليد خاصة به, وهو في نفس الوقت مجتمع كله مسلمين, فدخول مهاجرين ذوي هويات وعادات وتقاليد مختلفة, مع حملهم لمعتقدات أثنية وطائفية لها تأثيرات اجتماعية سلبية على المجتمع الليبي الذي يعيش حالة من الانقسام والتشرذم, ومن أهم تداعيات الهجرة غير الشرعية على المجتمع الليبي الاتي :

1 – ارتفاع نسبة البطالة والجريمة :

أن دخول ألاف المهاجرين على دولة محدودة الامكانيات وتعاني مؤسساتها هشاشة وضعف, خاصة مؤسستي الجيش والشرطة وكافة اجهزتها الأمنية نتيجة الفوضى التي تعاني منها البلاد مع انتشار السلاح وغلاء الاسعار وشح السيولة المالية, أدى كل ذلك الى تناقص فرص العمل في القطاعين العام والخاص وازدياد نسبة البطالة بين السكان وارتفاع نسبة الجريمة .

2 – تردي الخدمات الصحية والنقص الحاد في المواد الطبية :

توافد ألاف المهاجرين على ليبيا وما يحملوه من أمراض, حيث معظمهم يأتي من مناطق فقيرة ومحدودة الامكانيات الصحية تنعدم فيها تقريباً الخدمات الطبية, شكل هذا تحدياً أخر لليبيا أضيف الى مجمل التحديات الصحية التي تعاني منها البلاد اصلاً, حيث أكد رئيس لجنة حصر العمالة الوافدة, وبحسب الاحصائيات الأولية أن قرابة 15% من المهاجرين يعانون من أمراض معدية, كالإيدز والوباء الكبدي, إضافة الى الأمراض التي انقرضت منذ فترة طويلة كالزهري .

3 – تنامي شبكات التهريب :

تسبب ازدياد نسبة البطالة في المجتمع الليبي, بسبب عدم توفر فرص العمل, في دفع الكثير من شبابها الى الانخراط في أعمال شبكات التهريب, أو التعاون معهم بسبب نقص السيولة وعدم انتظام صرف مرتبات الموظفين في مؤسسات الدولة والعاملين بالأجهزة الأمنية المختلفة, حيث قام الشباب الليبي بتشكيل نقاط تفتيش كشبكات تهريب, إذ يتم الحصول على مبالغ مالية من كل مهاجر للربط بينه وبين شبكات التهريب التي تعمل على طول السواحل الليبية, بالإضافة الى أن كل مهاجر يدفع حوالي 2000 دولار, للحصول على مكان في مراكب الهجرة الى أوروبا .

5- عمليات التعذيب والاغتصاب :

قام المهاجرين الذين فقدوا معايير الأخلاق والقيم بإدخال ظاهرة التعذيب والاغتصاب, وهي ظاهرة غي موجودة في المجتمع الليبي , وظاهرة تتنافى مع التعاليم الاسلامية, مما زاد من ارتكاب جرائم وانتهاكات حقوق المهاجرين في مراكز الاحتجاز .

6 – تفشي ظاهرة تجارة العبيد :

اوجد المهاجرين أسواق للعبيد في ليبيا يتم فيها الاتجار بالمهاجرين في أسواق للرق والنخاسة, بالإضافة الى تعرضهم للعنف والتعذيب في مراكز الايواء في ليبيا .

7 – شح الغذاء والدواء وسوء المعاملة :

أدى ازدياد الهجرة غير الشرعية الى نقص الغذاء والدواء والعيش في ظروف صعبة, وانعكس ذلك سلبا على معاملة المهاجرين الذين ينتظرون في مراكز الايواء وتعرضهم للإهمال وعدم اكتراث افراد الحراسة والخدمات من الجانب الليبي القائمين على تلك المراكز وعدم تجهيزها وتزويدها بكل ما تحتاجه لتقدم واجبها على الشكل الأمثل .[1]

التوصيــات :

بعد البحث في موضوع الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن القومي الليبي, قمنا بصياغة بعض التوصيات التي نرى أنها من الممكن أن تساعد في حل تلك القضية وتتبع عصاباتها المنظمةوهي كالتالي :

1 – العمل على اختيار الحل السياسي بدل من الحل العسكري لأنهاء حالة انقسام السياسي في ليبيا, ودعم جهود ايقاف النار, وتحقيق المصالحة الوطنية وابداء النوايا الحسنة والمرونة الكافية لإنجاز توافق يحقق العدالة الاجتماعية, ويوقف استنزاف مقدرات الدولة, ويدعم مساعي النهوض بالدولة .

2 – توحيد كافة الاجهزة الأمنية, وتكثيف التعاون بينها لمكافحة عمليات الهجرة غير الشرعية, وتشديد الاجراءات التي تحد من محاولات التسلل الى ليبيا.

3 – التنسيق مع دول الجوار, سواء دول المصدر أو دول العبور أو دول الاستقبال للتعاون بينها لمراقبة ومنع عمليات الهجرة غير الشرعية .

4 – تكثيف العمل من قبل السلطات الليبية لتوضيح التداعيات السلبية التي تسببها الهجرة غير الشرعية وما يتبعها من جرائم على ليبيا, وتوحيد الجهود للضغط على الدول الأوربية والمنظمات الدولية لخلق مشاريع استراتيجية في المناطق الفقيرة المصدرة للمهاجرين في الدول الافريقية .

---

[1] - مقال بعنوان : (الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا, بين حساسية الموقف وعبثية المواجهة) , صحيفة المستقبل الليبية , 12 مارس 2017

المراجع :

أولاُ الوثائق "

1- اتفاق الصخيرات , ديسمبر2015

ثانياً المقالات :

1 - الحسن الشيخ العلوي الهجرة غير الشرعية الى ليبيا .. معاناة برسم التسعير, مركز الجزيرة للدراسات , 11 مايو 2015

2 - عبدالفتاح فرج , أسواق للعبيد في ليبيا .. والمنظمات الدولية تندد, صحيفة المدائن , عدد 11- 4 – 2017

3- عثمان التاج, مغامرة تهريب الشباب الى ليبيا .. حكايات وصور مؤلمة ... , صحيفة الراكوبة, عدد 8-8-2010 .

4- فريحات معاذ, يعبرون الى الموت , شبكة تلفزيون الشرق الأوسط, 31-10-2018 .

5- الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا, بين حساسية الموقف وعبثية المواجهة, صحيفة المستقبل الليبية , 12 مارس 2017 .

6- تشاد تمنع مواطنيها من الهجرة الى ليبيا, صحيفة ليبيا المستقبل, ديسمبر , 2016 .

7- في ليبيا, الغام ومطاردات ..... , جريدة العرب الدولية , 8 أكتوبر 2017

8 - مدينة اغاديز بالمغرب حيث تتقاطع الآمال والاحلام المجهضة, صحيفة مصراوي, 14-6-2018 .

9- مسارات الاقتصاد الليبي في ظل الصراع المحتدم , مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية , 11 أبريل 2018

10 - هجرة المصريين الى الموت , شبكة تلفزيون الشرق الأوسط, 31-10-2018 . 11 - مصر تحذر رعاياها من الهجرة غير الشرعية الى ليبيا , مجلة الدراسات العربية , 12 سبتمبر 2017 .

12 - غرفة عمليات بين ايطاليا وليبيا لمراقبة الساحل الشمالي والحدود الجنوبية, ليبيا المستقبل ,30 سبتمبر 2016 .

13 - مقال على موقع (عربي سبونتك), https://www. arabic.sputniknews.com, 25 نوفمبر 2017 .

( )- المصدر : موقع ايوان ليبيا http://ewanlibya.ly/news/search.aspx?keyword